القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

ج14-30/27(03/22)/01-ج س(0095)

الاجتماع الثلاثون للجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل

(عن بعد: 2022/3/2)

مشـــروع جدول الأعمـــال

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

فهرس

جدول أعمال الاجتماع الثلاثين للجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل

عن بعد: 2022/3/2

البنـــــــد	الموضـــــــــــوع	الصفحة
البند الأول	السوق العربية المشتركة للكهرباء:	
	1. تطورات اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء.	2
	2. المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية.	8
	3. الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.	13

القطاع الاقتصادي

إدارة الطاقة

أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء

البند الأول

مذكرة للعرض على
الاجتماع الثلاثين للجنة التوجيهية
المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل

عن بعد: 2022/3/2

الموضـــــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **1. تطورات اتفاقيتي السوق (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق).**
عرض الموضـــوع	– تعتبر السـوق العربية المشـتركة للكهرباء إحدى أهم مشـروعات التكامل العربي وتمثل وجهاً مضيئاً للعمل العربي المشترك، وتظل وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء محور الاهتمام الرئيسي للمجلس بكافة أجهزته. – تمثل الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة – اتفاقية السـوق العربية المشـتركة للكهرباء) الأطر التشريعية والقانونية لقيام السوق؛
القـــرارات ذات الصلة	– القرار رقم 288 الصادر عن الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (عن بعد: 2020/07/27) والذي ينص على: **" الموافقة على النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء) بالصيغة المرفقة، والطلب من الدول العربية الأعضاء التنسيق الداخلي بين الجهات الوطنية قبل نهاية العام 2020 تمهيداً لقيام أمانة المجلس بالعرض على المجالس الوزارية المختصة الأخرى في بداية العام القادم 2021."** – القرار رقم 2291 الصـادر عن المجلس الاقتصـادي والاجتماعي في دورته العادية 107 (عن بعد: 2021/02/4) والذي ينص على:

	– **إحالة مشروع الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) للسوق العربية المشترك للكهرباء إلى المجلس الوزراي العربي للكهرباء، للنظر في الملاحظات التي قد ترد إليه من الدول العربية، وذلك في دورة قادمة تعقد خلال النص الأول من عام 2021.** – **تفويض المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسئولين بعقد دورة غير عادية تخصص لمناقشة موضوع الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) للسوق العربية المشتركة للكهرباء)، وذلك خلال شهر يوليو 2021، لاتخاذ القرار المناسب".** – القرار رقم 269 الصادر عن الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2021/12/16) والذي ينص على: **1. التوافق على معالجة الملاحظات التي وردت لأمانة المجلس من العراق وعمان ومصر، وتكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع رئيس فريق عمل الدراسة للتأكد من انعكاس ذلك في النسخة النهائية المنقحة من اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء.** **2. الطلب من الدول العربية إرسال أو تجديد موافقاتها على النسخة النهائية المنقحة من اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء خلال شهرين من تاريخ تعميمها، وموافاة أمانة المجلس بذلك، أخذاً في الاعتبار موقف الجزائر السابق المتحفظ على الاتفاقيتين.**
الإجـــــراءات	– بعد صدور القرار رقم 288 من قبل المجلس الوزراي العربي للكهرباء في دورته الاستثنائية، تلقت أمانة المجلس مذكرة مندوبية جمهورية مصر العربية بتاريخ 2021/1/27 التي تفيد بوجود ملاحظات من بعض الجهات الوطنية على الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق) وأنه جاري استكمالها لصياغة رأي وطني مجمع، وفي إطار تلك المستجدات، صدر قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإحالة الاتفاقيتين إلى المجلس الوزراي العربي للكهرباء، للنظر في الملاحظات التي قد ترد إليه من الدول العربية؛

	- وردت إلى أمانة المجلس رسالة من مندوبية جمهورية العراق بتاريخ 2021/2/2 تطلب النظر في ملاحظات وزارة الكهرباء على الاتفاقيتين؛ - واستلمت أمانة المجلس رسالة المملكة العربية السعودية بتاريخ 2021/3/9 التي تفيد بأن وزارة الطاقة في طور استكمال الإجراءات النظامية اللازمة بشأن الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق). - بناءً على ما سبق، دعت أمانة المجلس إلى عقد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التوجيهية وبمشاركة ممثلين عن وزارة الكهرباء في دولة العراق والبنك الدولي وذلك بتاريخ 2021/3/30 لمناقشة الملاحظات الواردة ومدى إمكانية إدخال تلك التعديلات على الاتفاقيتين بعد اعتمادهما من المجلس الوزاري العربي للكهرباء حيث صدر عن الاجتماع مجموعة من التوصيات تتلخص في تكليف أمانة المجلس باستبيان موقف الدول العربية من الاتفاقيتين وكذلك الطلب من ممثلي وزارة الكهرباء العراقية مراجعة بعض الملاحظات ذات الصلة بموقف العراق من الملاحظات. - تلقت أمانة المجلس الملاحظات القانونية على الاتفاقيتين من جمهورية مصر العربية عبر البريد الالكتروني بتاريخ 2021/3/31، حيث قامت أمانة المجلس بالتعميم على رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية للتفضل بالاطلاع وإبداء الرأي. - تلقت أمانة المجلس رسالة من مندوبية سلطنة عمان بتاريخ 2021/3/28 تفيد بوجود ملاحظات لوزارة الطاقة والمعادن على الاتفاقيتين، حيث قامت أمانة المجلس بمخاطبة المندوبية بموجب المذكرة رقم 591 بتاريخ 2021/4/7 لتسمية نقطة اتصال مع الوزارة لتسهيل التواصل مع الوزارة. - تلقت أمانة المجلس رسالة من البنك الدولي بتاريخ 2021/4/25 تضمنت رأي البنك فيما يتعلق بالملاحظات التي تم مناقشتها في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التوجيهية والخاصة بمصر والعراق،

	حيث قامت أمانة المجلس بالتعميم على رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية للتفضل بالاطلاع وإبداء الرأي عن طريق البريد الالكتروني. - قامت أمانة المجلس بمخاطبة الدول العربية التي لم توضح موقفها من الاتفاقيتين بموجب مذكرتها رقم 589 بتاريخ 2021/4/7؛ وكذلك مذكراتها اللاحقة (مرفق كافة المراسلات)؛ كما قامت أمانة المجلس من جانب آخر بمخاطبة الدول العربية التي سبق لها إرسال موافقتها على الاتفاقيتين لتوضيح الوقت اللازم للانتهاء من استكمال الإجراءات الداخلية بموجب مذكرتها رقم 592 بتاريخ 2021/4/7. - بعد عرض الموضوع على الدورة العادية 107 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصدور قرار المجلس بهذا الشأن؛ كان من المفترض أن يكون التوجه خلال الفترة التي تلت صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي: o دورة استثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء يونيو 2021. o دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يوليو 2021. o اجتماع اللجنة الدائمة للشؤون القانونية أغسطس 2021. o الدورة العادية لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في سبتمبر 2021. - إلاّ أن الاجتماع الثالث عشر للجنة خبراء الكهرباء والذي عقد عن بعد بتاريخ 2021/5/26 ارتأى تأجيل انعقاد المجلس لحين الوصول لتوافق بشأن الاتفاقيتين، وخرج الاجتماع بمجموعة من التوصيات أهمها **تأجيل موعد الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء لحين الوصول للتوافق على الملاحظات الواردة بعد صدور قرار المجلس الموقر رقم (288) بتاريخ 2020/7/27 حتى تاريخه (ملاحظات مصر، العراق، عمان)، على أن تتولى اللجنة التوجيهية مهمة وضع برنامج زمني بالتنسيق مع أمانة المجلس بحيث يكون ملزماً لكافة الأطراف بغرض التوصل لصيغة نهائية لاتفاقيتي السوق قبل نهاية العام الحالي 2021،** والطلب من فريق البنك الدولي التواصل في خط موازٍ مع الدول العربية التي تقدمت بملاحظاتها لسرعة الوصول إلى صياغة توافقية للاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق للسوق العربية المشتركة للكهرباء)، على أن تعرض

	نتائج المشـاورات على فريق الدراسـة واللجنة التوجيهية تمهيداً للعرض على الاجتماع القادم للجنة خبراء الكهرباء. – تم التوافق على برنامج زمني بالتنسيق مع البنك الدولي وفريق الدراسة وأمانة المجلس واعتماده من اللجنة التوجيهية بحيث يكون ملزماً لكافة الأطراف بغرض التوصـل لصـيغة نهائية لاتفاقيتي السـوق قبل نهاية العام الحالي 2021. وتم تعميمه بصـفة رسـمية على الدول الأعضـاء والطلب من كافة الدول الالتزام بما فيه. – عُقدت سـلسـلة من الاجتماعات الثنائية مع الدول التي أبدت بعض الملاحظات على الاتفاقيتين بحضـور البنك الدولي وعرضـت نتائجها على الاجتماع السـادس والثلاثين للمكتب التنفيذي الذي اتخذ القرار السابق ذكره. – وعليه فإن الموقف الحالي من الاتفاقيتين بالنسـبة للدول التي أرسـلت ملاحظاتها بعد التنسـيق الداخلي وفقاً لقرار الدورة الاسـتثنائية للمجلس (يوليو 2020) كالتالي: • عمان: التوافق على جميع الملاحظات • مصر: التوافق على الملاحظات فيما عدا واحدة. • العراق: أوضـح الوفد المشـارك فى الاجتماعات التمهيدية التى سـبقت اجتماع المكتب التنفيذي أنه لم تعد هناك ملاحظات معلقة. – تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي رقم 269؛ وبعد مجموعة من الاجتماعات التنسـيقية مع البنك الدولي ورئيس اللجنة التوجيهية ورئيس فريق الدراسـة؛ تقوم أمانة المجلس حالياً وبالتنسـيق مع رئيس فريق الدراسـة بالتأكد من إدراج كافة ملاحظات الدول العربية في النسـخة المنقحة الأخيرة، كما يجري الإعداد لقائمة بكافة التعديلات التي تم إجراؤها على نسـخة يوليو 2020 التي كان قد وافق عليها المجلس في دورته الاستثنائية. – بالنسـبة لملاحظات عمان؛ أعدت أمانة المجلس جدولا يتضـمن مجموعة من الملاحظات الطفيفة التي لا تزال معلقة على الاتفاقيتين وأرسـلتها لرئيس الفريق والبنك الدولي بتاريخ 18 فبراير 2022،

	لحســمها قبل الاجتماعات التمهيدية للمجلس الوزاري ولم تتلق رد حتى الآن.
المرفقـــــــات	الاتفاقيتان بصــورتهما المنقحة (نســخة مارس 2022) وجدول مقارنة بين نسخة 2020 ونسخة 2022 (يعرض لاحقاً)
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة باتخاذ ما تراه مناسباً فيما يتعلق بالنقاط التالية:** ✓ مراجعة التعديلات المقترحة من سلطنة عمان من الناحيتين الفنية والقانونية للتحقق من عدم إلغاء أي تعريف مرتبط به شروط ومتطلبات في الاتفاقيتين. ✓ تزويد أمانة المجلس بالمسودة النهائية من الصفحات المعدلة المعتمدة من قبل اللجنة التوجيهية.

الموضـــــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **2. المشروع التجريبي لوظائف السوق العربيـــة المشتركة للكهربـــاء وآلية التسعير الإقليمية.**
عرض الموضـــوع	المشروع التجريبي لآلية التسعير الإقليمية هو أحد أهم العناصر اللازمة لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء؛ حيث قام البنك الدولي بتطوير نموذج تجريبي لآلية تسعير تستند إلى أسعار الوقود العالمية، وتم عرض مشروع البرنامج أثناء ورشة عمل الجزائر (يناير 2019) تمهيداً لاختباره على بعض دول السوق العربية المشتركة للكهرباء قبل تطبيقه على جميع الدول الأعضاء في السوق.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 262 الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (مقر الأمانة العامة: 2019/11/5) والذي ينص في فقرتيه (3 و4) على: **3- الإحاطة علماً بمبادرة البنك الدولي بشـأن برنامج تجريب آلية التسـعير الإقليمية لتعزيز تجارة الكهرباء بين الدول العربية، والترحيب باستضافة الشـــركة الســـعودية للكهرباء (المشـــتري الرئيس) بالمملكة العربية السعودية للبرنامج.** **4- دعوة كافة الدول العربية لتكثيف المشـــاركة الفعالة في البرنامج من خلال خبراء مختصين تنطبق عليهم الشروط اللازمة للمشاركة."** - القرار رقم 271 الصـــادر عن الاجتماع الســـادس والثلاثين للمكتب التنفيذي المنعقد بتاريخ 2021/12/16 الذي ينص على: **1. توجيه الشكر للمملكة العربية السعودية ممثلة بالشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس) لاستضافتها المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية؛ ولمجموعة البنك الدولي، وللدول المشاركة على الجهود المبذولة لإنجاح المشروع.** **2. تكليف أمانة المجلس بالتنسيق مع مجموعة البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والجهة المستضيفة للمشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية (المشتري الرئيس/ الشركة السعودية لشراء الطاقة) للقيام**

	بالترتيبات اللازمة لعقد اجتماع تشارك فيه اللجنة التوجيهية خلال الربع الأول من العام القادم 2022، وذلك لعرض التقدم المحرز في المشروع والمهام المتبقية لتحقيق الأهداف المرجوة منه؛ اخذاً في الاعتبار النظرة المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء. **3. تكليف أمانة المجلس بمخاطبة الدول العربية للبدء في ترشيح أعضاء لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء.**
الإجـــــــراءات	- بعد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية؛ دعت أمانة المجلس لعقد الاجتماع السابع والعشرين للجنة التوجيهية (اجتماع عن بعد:2021/1/11) حيث صدر عن الاجتماع مجموعة من التوصيات وتم الاتفاق على **اعتماد الخطة المرسلة من قبل البنك الدولي بتاريخ 2020/11/8، وأن يكون المسمى للبرنامج هو: "<u>المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية</u>".** - تلقت أمانة المجلس من البنك الدولي في 3/22 قائمة بالسير الذاتية للسادة المرشحين من الدول العربية، ثم دعت لعقد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التوجيهية بتاريخ 2021/3/30 والذي صدر عنه التوصيات التالية: **"1. يحدد موعد البدء في المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية مباشرة بعد عيد الفطر المبارك للعام الجاري 2021 وذلك بناء على توقعات البنك الدولي باكتمال جميع الخطوات التحضيرية والإجراءات اللازمة للبدء، وجاهزية مستضيف البرنامج الشركة السعودية للكهرباء (المشتري الرئيس) بالمملكة العربية السعودية، على أن يكون إطلاق المشروع مناسبة لدعوة كبار المسئولين من البنك الدولي والأمانة العامة والوزارات المعنية بالكهرباء في الدول العربية الاعضاء للمشاركة في هذا الحدث.** **2. الطلب من البنك الدولي إرســـال تقييم لكافة المرشـــحين من الدول العربية الأعضاء مع توضيح أسباب استبعاد البعض منهم بشكل أكثر تفصيلاً.** **3. الطلب من البنك الدولي إعادة النظر في تصـميم المشـروع التجريبي وفقاً للخبرات المتاحة في الدول العربية الأعضـاء شـريطة عدم الإخلال بالفائدة المرجوة من تنفيذ البرنامج.";**

– اقترحت أمانة المجلس خلال الاجتماع التنسيقي الأول مع فريق البنك الدولي والجهة المستضيفة للبرنامج (المشتري الرئيس) أن يتم توجيه دعوة للسادة رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية (لمن يرغب) لحضور الاجتماع التنسيقي الثاني لمناقشة الخطوات التكميلية الباقية للانتهاء من مرحلة إعداد قوائم المشاركين بناءً على جدول الأعمال المعدل. – أوضحت الجهة المستضيفة للبرنامج (المشترى الرئيس) بأنها على استعداد للبدء في البرنامج، حيث تم تحديد يوم 2021/5/30 لإطلاق البرنامج والذي سيستمر لمدة أسبوعين عمل (عن بعد). – تم التنسيق على أن يكون هناك اجتماع اسبوعي بين الأطراف الثلاث القائمة على تنفيذ البرنامج (البنك الدولي – المشتري الرئيس – أمانة المجلس) للاطلاع على أي مستجدات أول بأول. – عقدت لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية اجتماعها الثالث عشر عن بعد بتاريخ 2021/5/26، وأحيطت علماً بآخر التطورات المتعلقة بالمشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية الذي تم إطلاقه (عن بعد) يوم الأحد الموافق 2021/5/30. – تم البدء بالبرنامج حسب الخطة المتفق عليها بين البنك الدولي والجهة المستضيفة وأمانة المجلس علماً بأنه قد تم حاليا الإنتهاء من المرحلة الرابعة للبرنامج "جلسات عمل حول المعاملات التجارية الثنائية ونشر تحديث تكلفة الإنتاج الحدية"؛ وقد أنجزت المهام الخاصة بهذه المرحلة خلال الفترة (من2021/11/9 حتى2021/12/16) وكانت أهم المخرجات المتوقعة لهذه المرحلة كالتالي: • إعداد برنامج نمذجة تجاري تم اختباره بالكامل يعكس بدقة الخصائص التشغيلية الحالية والمتوقعة لنظم شبكات الكهرباء في كل دولة عضو بما في ذلك "Economic Dispatch" على أساس التكلفة الحدية للإنتاج التي تعكس أسعار الوقود الدولية. • قدرة الدول الأعضاء المشاركة في فريق االعمل على استخدام برنامج النمذجة التجاري لحساب تكلفة الإنتاج الحدية وتحديد فرص التجارة الدولية على أساس الاختلافات الخاصة بهذه التكلفة بين الدول الأعضاء.	

• تقديم عرض مرئى من الاستشاري عن العوائق التي تعترض تبادل الطاقة بين الدول، بما في ذلك استخدام خطوط نقل الكهرباء والتسعير. • تقديم عروض مرئية من قبل أغلبية الدول الأعضاء ما عدا دولتين بخصوص النتائج المبدئية المستخرجة من قبلهم باستخدام برنامج النمذجة GAMS حيث تضمنت النتائج فرص تبادل الطاقة بين الدول الأعضاء والتكلفة الحدية للإنتاج "Marginal Cost" في كل دولة. – كما بدأت المرحلة الخامسة "خطة التنفيذ للبرنامج التجريبى لوظائف السوق وآلية التسعير" حيث تستمر المهام الخاصة بهذه المرحلة خلال الفترة (2022/1/30 حتى 2022/3/10)، وأهم أهدافها ما يلي: ○ **تطوير خبرة المشاركين في فريق العمل حول أدوار ومسؤوليات اللجان في اتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء PAEM.** ○ **تطوير نظام تكاملى يضم الشبكات الكهربائية لجميع الدول المشاركة في البرنامج وكذلك آلية التسعير.** ○ **استكمال تطوير ما تم تعلمه خلال المراحل (من المرحلة الثانية حتى المرحلة الرابعة) والتي تتضمن نمذجة التشغيل الفني للشبكات الكهربائية وذلك باستخدام نموذج تخطيط الكهرباء EPM.** ○ **وفي هذا الصدد؛ عقدت عدة اجتماعات ثنائية مع كل دول على حدة مع الاستشاري المكلف والبنك الدولى وأمانة المجلس، وذلك بهدف تدريب الدول الأعضاء على النموذج المعدل المستخدم للدراسة باستخدام برنامج (GAMS) بعد ادخال البيانات الفنية للشبكات الكهربائية لجميع الدول المشاركة بالبرنامج في ملف واحد متكامل، وجارى استكمال باقى تلك الاجتماعات.** – عقد اجتماع تنسيقى بين كل من البنك الدولى وأمانة المجلس (سكرتارية السوق) والاستشاري المكلف لمتابعة المشروع وتقديم الاقتراحات للمرحلة القادمة، حيث تبنت آراء كثيرة تفضيل أن يكون التدريب تفاعلى من خلال الاجتماعات الفعلية وليس عن بعد؛ وفي هذا السياق أوضحت الجهة المستضيفة للبرنامج (المشترى الرئيس) بأنها على استعداد لاستضافة الأعضاء المشاركين في البرنامج ليتمكن المشاركون من التعارف والتباحث فيما يخص إنشاء لجان السوق وتفعيلها. – وعلى مستوى اتخاذ القرار؛ فقد عقد المكتب التنفيذى اجتماعه السادس والثلاثين بتاريخ 2021/12/16، وكلّف أمانة المجلس بالتنسيق مع	

	مجموعة البنك الدولى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والجهة المستضيفة للمشروع التجريبى لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية (المشترى الرئيس / الشركة السعودية للكهرباء) للقيام بالترتيبات اللازمة لعقد اجتماع تشارك فيه اللجنة التوجيهية خلال الربع الأول من عام 2022، وذلك لعرض التقدم المحرز في المشروع والمهام المتبقية لتحقيق الأهداف المرجوة منه؛ أخذا في الاعتبار النظرة المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء. كما تم تكليفها بمخاطبة الدول العربية للبدء في ترشيح أعضاء لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء. – وتنفيذا لتلك التوصيات فقد قامت أمانة المجلس بمراسلة مندوبيات الدول الأعضاء لمخاطبة وزارات الكهرباء بدولهم الموقرة، وموافاتها بأسماء المرشحين للجان السوق العربية المشتركة للكهرباء.
المرفقـــــــات	**التقرير الذي أعدته أمانة المجلس حول سير العمل بالبرنامج (تم إرساله سابقاً).**
المطلـــــــوب	**تفضل اللجنة الموقرة باتخاذ ما تراه مناسباً وفق الملاحظات التالية:** ✓ مدى ملائمة نتائج المراحل التي تم تنفيذها للمشروع للظروف الإقليمية العربية (خاصة فيما يتعلق بمدى توافقها مع النماذج المستخدمة في الأسواق دون الإقليمية وقواعد السوق حيث تم التركيز بشكل كبير على آلية التسعير بينما تتزايد الحاجة للتعرف على المزيد من وظائف السوق ذاتها) ✓ كيفية التوافق على رؤية مشتركة لنموذج السوق ثم إدخال تحسينات على الأدوات التي تم استخدامها في المراحل السابقة من المشروع التجريبي لتكون أكثر ملائمة للاستخدام في ضوء ملاحظات المشاركين في المشروع على المدى المستقبلي المتوسط والبعيد لإنشاء السوق العربية المشتركة. ✓ تعزيز الاستفادة من منصة الاتصالات الخاصة بالسوق Communication Platform

الموضـــــــــوع	**السوق العربية المشتركة للكهرباء:** **3. الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة للكهرباء.** **أمانة السـوق، وتشـكيل لجان السـوق (اللجنة العربية لمشـغلي أنظمة نقل الكهرباء– اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية).**
عرض الموضـــوع	- تشير الاتفاقيتان (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق) إلى ضرورة **تشكيل أمانة للسـوق** بحيث تعمل مؤقتاً ضـمن الأمانة العامة لجامعة الدول العربيـة، وكـذلـك تشـــكيـل لجنتين إقليميتين همـا: **اللجنـة العربيـة الاستشـارية والتنظيمية** والهدف منها هو تقديم المشورة وتوفير الرقابة التنظيمية للسوق العربية المشتركة للكهرباء، **واللجنة العربية لمشـغلي أنظمة نقل الكهرباء** وهي الجهة المنوط بها التنسيق والتعاون فيما بين مُشغلي أنظمة النقل الوطنية ووسطاء السوق الوطنية ومشغلي أنظمة النقل/ وسطاء السوق الإقليمية الفرعية ووسيط السوق الإقليمية. - بعد التنســيق بين الجهات الثلاث (الأمانة العامة والصــندوق العربي للإنمـاء الاقتصـــــادي والاجتمـاعي ومجموعـة البنـك الـدولي)؛ وافق الصـــندوق العربي للإنماء الاقتصـــادي والاجتماعي على دعم أمانة المجلس من خلال توفير خبيرين أحدهما محلي وآخر دولي لإنشـــاء سكرتارية السوق وذلك لمدة عامين.
القـــرارات ذات الصلة	- القرار رقم 261 الصـــادر عن الدورة الثالثة عشـــرة للمجلس الوزاري العربي للكهربـاء (مقر الأمـانـة العـامـة: 2019/11/5) والـذي ينص على: **"تأجيل مراجعة المســتندات الخاصــة بأمانة الســوق إلى حين البت في موضـوع المركز الإقليمي التنسـيقي للسـوق، أما بالنسـبة لمراجعة اللوائح الخاصـــة باللجان] لجنة مشـــغلي أنظمة النقل العربية (TSO) واللجنة العربية الاســتشــارية والتنظيمية (ARC)] تحدد اللجنة التوجيهية الوقت الملائم لدراستها ومن ثم عرضها على المكتب التنفيذي".** - القرار رقم 272 الصـــادر عن الاجتماع الســـادس والثلاثين للمكتب التنفيذي المنعقد بتاريخ 2021/12/16 الذي ينص على:

	1. **الإحاطة علماً بجهود الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة البنك الدولي في بناء مؤسسات السوق العربية المشتركة للكهرباء، وتوجيه الشكر لهما.** 2. **التأكيد على أهمية الشروع بتأسيس أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء من خلال تبني التصور المرفق والذي وضعه كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي بما يحقق الاستفادة المثلى من المنحة التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي لهذا الغرض.** 3. **الطلب من البنك الدولي والصندوق موافاة أمانة المجلس بمرئياتهما حول أسلوب تغطية الفترة الانتقالية القادمة خاصة بعد انتهاء المشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء يونيو 2022، وذلك لضمان استمرارية العمل بما يتواكب مع تطور السوق.**
الإجـــــــراءات	– عقدت اللجنة التوجيهية سلسلة من الاجتماعات تم التوصل خلالها إلى التوصيات التالية: (الاجتماع 25 للجنة: تونس 2020/2/6): **" تأجيل النظر في إنشاء المركز الاقليمي التنسيقي للسوق العربية المشتركة للكهرباء لما بعد تنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية، مع الاتفاق على ان يقوم البنك الدولي بوضع معايير لاختيار الجهة التي ستقوم بدور منسق السوق/ المركز الإقليمي؛ وكذلك المؤشرات التي توضح التوقيت المناسب لذلك."** (الاجتماع 26 للجنة: عن بعد 2020/6/10): **"الموافقة على مقترح البنك الدولي الخاص بمراجعة اللوائح والأنظمة المتعلقة بلجان السوق أثناء التطبيق الفعلي للمشروع التجريبي لوظائف السوق العربية المشتركة للكهرباء وآلية التسعير الإقليمية"؛ وتحديثها وفقاً لذلك على ألا يكون هناك أي تعارض مع النصوص الواردة في الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة – اتفاقية السوق) ومرفقاتهما."** (الاجتماع 27 للجنة: عن بعد: 2021/1/11): **1- قيام فريق عمل الدراسة بالتنسيق مع اللجنة التوجيهية لمراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة بإنشاء لجان السوق العربية المشتركة للكهرباء (لجنة لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء TSOs – اللجنة العربية الاستشارية والتنظيمية ARC – أمانة السوق العربية المشتركة للكهرباء)، وموافاة**

	أمانة المجلس بها في موعد أقصـــاه شـــهر من تاريخ 2020 /6/10 تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس في دورته القادمة. **2- تكليف أمانة المجلس بالتواصـــل مجدداً مع كل من الصـــندوق العربي للإنماء الاقتصـــادي والاجتماعي والبنك الدولي لتأكيد التزامهما بإنشـــاء أمانة الســـوق العربية المشـــتركة للكهرباء وفق التصـــور الســـابق للبنك الدولي، وكذلك العرض الذي تقدم به الصـــندوق العربي لتوفير الموارد المطلوبة.** – دعت أمانة المجلس لعقد الاجتماع السادس والثلاثين للمكتب التنفيذى (الأمانة العامة: 2021/12/16) حيث صدر عن الاجتماع القرار المشار إليه أعلاه. – وتنفيذا للقرار أعلاه؛ قام الصـــندوق العربى للإنماء الاقتصـــادي والاجتماعى بالتعاقد مع خبير محلي للكهرباء، ومســـئول تواصـــل وترويج لمدة عامين، وقد التحقا بإدارة الطاقة في منتصـــف يناير من العام الحالي 2022. كما يجري الصـندوق المشـاورات اللازمة للتعاقد مع خبير دولي يتولى وضع الرؤية المستقبلية للسوق. – أما بالنســـبة للجنتي الســـوق؛ وتنفيذاً لقرل المكتب التنفيذي في هذا الصدد، فقد تم مخاطبة الدول العربية لتسمية خبير لكل لجنة.
المرفقـــات	– التصور الذي وضعه كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي للمشروع. – المذكرة المرسلة للدول العربية لترشيح أعضاء لجنتي السوق
المطلـــوب	**تفضل اللجنة الموقرة باتخاذ ما تراه مناسباً في ضوء النقاط التالية:** ✓ الخطوات القادمة لتطوير أمانة السوق ✓ التوقيت المناسب لتفعيل لجنتي السوق ✓ الجهات التي ستتولى مسؤولية دعم اللجنتين من الناحية الوظيفية (مجموعة رقابة السوق والأمانة التابعين للجنة الاستشارية والتنظيمية – وميسري السوق التابع للجنة المشغلين) - دور الشركاء الداعمين ✓ الرؤية المستقبلية للجنة التوجيهية وفريق الدراسة في ظل المهام الجارية